



هناك ثلاثة ملاحظات على الدستور الذي قالت روسيا إنها قدمته للوفد السوري في مؤتمر أستانة، ونفي أعضاء وفد المعارضة تلقيه أو أنهم رفضوه.

الأولى أن الدستور حجر الزاوية في حياة الدول، وسيلعب دوراً حاسماً في إعادة تأسيس حياة سورية العامة. لذلك، لا يجوز تحويله موضوعاً للتلعب، أو أداة بيد أي طرف غير سوري، فكيف إذا كان، كالدستور الروسي، معادياً للديمقراطية، أعز مطالب الشعب السوري، وكان يعني نظامه البديل، وبالتالي الدولة السورية الجديدة، على مبدأ الهويات الإثنية والطائفية والمذهبية والفتوية، بحملاته الفاشية والتفكيكية، ولا يعني على المواطن، المبدأ الذي لا تقوم ديمقراطيته بغيره. باعتماده مبدأ الهويات أساساً لإعادة تنظيم سورية، راح الدستور الروسي في اتجاه يقوض فرص قيام الدولة التي اختارها الشعب، والتي تعترف، من موقعها المرجعي، بحقوق مكوناتها وتكرّسها دستورياً وفي قوانينها وممارساتها، من المرجح، إن لم يكن من المحتمم، أن يفضي تطبيقه إلى كياناتٍ هوياتيةٍ نابذة المبouل وطنياً، تتبع دولة المركز لها أو تخضع لإرادتها، تكون، دستورياً، دولةً عاجزة عن حماية نظامها العام، ضعيفةً في علاقاتها مع مكوناتها المناطقية التي ستمتلك صلاحيات تعطيل بواسطتها قراراتٍ وطنيةٍ لمركز ليس مستقلأً عنها، على الرغم من أنها لا تتبع له إلا في مجالاتٍ محدودة وجزئية.

بدل أن يحمي الدستور المركز، نجده يعطيه ما يفيض عن صلاحيات المكونات، وبدل أن يعزز دوره دولةً لجميع مواطنيها، ويجعل منها مرجعيةً في كل شأن وطني أو عام، وإن نسقت مع مكوناتها في المسائل التي تتقاطع عندها المسؤوليات وتكامل الصلاحيات. لكن الدستور الروسي يفعل العكس، من ذلك أنه يفرض على دولةٍ تريد أن تكون ديمقراطيةً نسباً، طائفيةً وقوميةً عند توزيع المناصب الوزارية، في استبدالٍ واضحٍ لنظام طائفي قائم بنظام طائفي قادم. لو أخذ الدستور بالمواطنة مبدأً للنظام، وكانت المساواة بين المواطنين ترجمته العملية، ولما جرى تحديه بمبدأ الهويات

الذى ينكرها، بينما يعترف النظام الديمقراطى بها، وبما يترتب عليها من حقوق، ويجعل منها فضاءاتٍ وطنيةً لأتبعها ضمادات دستورية وقانونية، مساوية لما يتمتع به غيرهم. لذلك، لا تنتج التفاوت بين المواطنين عامة، ولا تغدو حواجز تقطع الشعب إلى عوالم متغيرة، لكنها لا تنتمي إلى جسدية دولوية/ وطنية واحدة، إن أعطيت حصصاً انتقائياً المجتمع، وعجزت السياسة عن ردم الهوة بين مكوناته وتداعى ما هو عام وجامع في علاقاتها التي لن ترتكز عندئذ على عقد اجتماعي/ سياسى بين الشعب والدولة، وسيستبدل بعقودٍ جزئية، يملئها كل مكون، تبني خصوصياته خارج الإطار الوطنى المشترك. قلت إن الدستور الروسي لا يقيم دولة ديمقراطية في سوريا، وأقول الآن: إنه لن يقيم دولة.

ثانياً، يتعارض الدستور الروسي مع وثيقة جنيف وقرارات مجلس الأمن التي وافقت روسيا عليها، وجعلت الانتقال الديمقراطى هدفاً ملزماً للعملية السياسية، عليها أن تنتهي إليه. لا يذكر الدستور هذا الانتقال في أيٍّ من بنوده. ويقرر، نيابةً عن الشعب السوري الذى لم يفوض واضعيه بذلك، أن نظام دولته القائم سيكون رئاسياً في كل ما يتعلق بالدولة القمعية وأجهزتها السلطوية شبه برلمانى في مؤسسات الدولة الأخرى التي ستخضع لمحاصصاتٍ طائفيةٍ وقومية. لتمرير هذه الهجارة المدمرة لفرص قيام الدولة الديمقراطية، يفبرك الروس سلطاتٍ رئاسيةً، لا يحق لأحدٍ التدخل فيها، بينما تتدخل هي، في المقابل، في تعيين صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، ووظائف جمعية الشعب وجمعيات المناطق، ومتلك هي، وكل واحدةٍ من هذه المؤسسات الرسمية، حق إلغاء السلطة التشريعية عبر الحق في قيامها بـ "مبادرات تشريعية". هذا دستورٌ يكرّس فوضى الصلاحيات وتداخلها الذي لن ينتج غير فوضى قانونية ضارية.

ثالثاً، بتجاهله الانتقال السياسي ووثائقه وقراراته الدولية، وفبركته نظاماً، رئيسه قوى ودولته ضعيفة، أطرافه جباره ومركزه متهالك، يبعث الروس رسالتين إلى السوريين، تقول أولاهما لأهل النظام: انسووا نظامكم الحالى. وثانيتها لأهل المعارضة: انسووا النظام الديمقراطى.

إذا كان دستور الروس لا يفي بالحد الأدنى من مطالب شعبنا، ويضعه في مواجهة نظام انتقالي معقد ومشحون بعوامل تضعف الدولة، وتشتت المجتمع، وتوسّس فوضى صلاحياتٍ لن يستقيم في ظلها الأمر لأىٍّ من مكوناتها، أو مؤسسةٍ من مؤسساتها، ولن نتخلص من الاستبداد أو ننال حريتنا، لماذا ننساك لبنوده التي أملتها على واضعيه سيطرتهم علينا؟

المصدر: العربي الجديد

المصادر: